الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية

(2017 / 76)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 20 / 09 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية وكالة مالية،**
* **اتفاقية اكتتاب،**
* **إعلان تعهّد.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 11/ 01 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامـــي الفطناســي

مقرر اللجنة: حســـــام بوننـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقررة المساعدة: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 04 أكتوبر 2017
جلستي اللجنة : 04 و11 جانفي 2018 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (4 مع و01 ضد) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 11 جانفي 2018 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر :** حسام بوننـي

أوّلا . تقديم المشروع:

أصدر البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بتاريخ 17 فيفري 2017 سندات بالسوق المالية العالمية بمبلغ 850 مليون أورو (حوالي 2060 م.د) وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- مبلغ الإصدار : 850 مليون أورو أي حوالي 2060 م.د،
- سعر الإصدار : 99,296 %،
- نسبة الفائدة : 5,625 % سنويا،
- مدّة السّداد : دفعة واحدة بعد 7 سنوات (فيفري 2024)،
- المبلغ المسحوب : 842,641 مليون أورو.

على غرار عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تمّ تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز هذه العملية وذلك في إطار الفصل 32 من القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016.

وقد أقرّ مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في 13 جانفي 2017 إصدار قرض رقاعي لفائدة الدولة التونسية بمبلغ 850 مليون أورو. وتمّت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 72 لسنة 2017 المؤرخ في 20 جانفي 2017.

ولهذا الغرض تمّ إبرام الوثائق القانونية التالية:

ـ اتفاقية وكالة مالية " FISCAL AGENCY AGREEMENT " مبرمة بتاريخ 17 فيفري 2017 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للجمهورية التونسية بصفته مصدرا وبنك Citigroup Global Markets Deutschland AG بصفته مسجلا للسندات وبنك Citibank, N.A., London branch بصفته الوكيل المالي ووكيل الدفع والتحويل، وتنص هذه الاتفاقية على شروط عملية الإصدار والتزامات كل طرف للمحافظة على حقوق حاملي السندات.

ـ اتفاقية الاكتتاب " SUBSCRIPTION AGREEMENT " هذه الاتفاقية مبرمة بتاريخ 15 فيفري 2017 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للدولة التونسية والبنوك المشترية للسندات:

- Commerzbank Aktiengesellschaft،
- J.P.Morgan Securities PLC،
- Natixis.

تتضمن هذه الاتفاقية توزيع مبلغ الإصدار بالتساوي بين الثلاثة بنوك وتعهدات كل من المصدر والبنوك المشترية وكيفية تسديد المستحقات، صيغة نشر واكتتاب السندات، الإدراج والتداول، الرسوم والنفقات، القانون المزمع تطبيقه.

إعلان تعهّد " DEED OF COVENANT " ممضى بتاريخ 17 فيفري 2017 من قبل البنك المركزي التونسي يتعهد بمقتضاه بتسديد المبالغ المستحقة بعنوان الإصدار (الأصل والفوائد والعمولات) خالية من الاقتطاعات بعنوان الأداءات والمعاليم وذلك في الآجال المتّفق عليها.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 04 جانفي 2018، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب واتفاقيتي الوكالة المالية والاكتتاب وإعلان التعهّد.

وفي بداية الجلسة، أفاد أحد النواب أنه تمّ الاستماع منذ سنة تقريبا إلى السيدة وزيرة المالية بخصوص إبداء الرأي حول تكليف وزارة المالية البنك المركزي التونسي الخروج على السوق المالية العالمية لإصدار قرض رقاعي في حدود 1000 مليون أورو، ومنحت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الترخيص لإصداره بشروط.

وفي هذا الإطار، ذكّر رئيس اللجنة أن الفصل 32 من القانون الأساسي للبنك المركزي يفرض أوّلا منح ترخيص اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس نواب الشعب لإصدار القرض الرقاعي، ثم يوافق مجلس نواب الشعب على مشروع القانون المتعلق بالإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من البنك المركزي.

وخلال النقاش، اعتبر بعض النواب أن كلفة هذا القرض مرتفعة باعتباره يُسدّد دفعة واحدة وفيه فائض إصدار يُضاف إليه عمولات المصدرين، ومن ناحية أخرى تغطية المخاطر المتعلقة بسعر الصّرف وبنسبة الفائدة تجعل كلفته الحقيقية تتجاوز 5,625 % سنويا.

وفي نفس السّياق، اعتبر أحد النواب أن تسديد هذا القرض دفعة واحدة بعد 7 سنوات يطرح إشكاليات حيث أن الحكومة الحالية تقترض بكلفة جملية مرتفعة والحكومة التي ستأتي في 2019 تسدّده دفعة واحدة سنة 2024 ممّا سيكون له كلفة كبيرة على ميزانية الدولة لسنة 2024، وتساءل عن مدى قدرة البلاد على تسديد هذا القرض خاصة مع انزلاق سعر صرف الدينار.

وأكّدت اللجنة على أن يمدّها البنك المركزي بالنسخة العربية للوثيقة التي قدّمتها للمصدرين بخصوص الوضع الاقتصادي التونسي.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر**
المنجي الرحوي	حسام بوننـي